

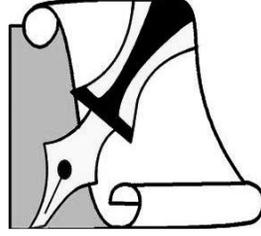


مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

تقدير الموقف:

يجب القول بادیء ذي بدء، أن الساحة السياسية في لبنان ستشهد في الفترة الفاصلة عن السادس من أيار، موعد إجراء الانتخابات النيابية، منسوباً مرتفعاً من حدّة الخطاب السياسي، الذي من المُتَوَقَّع أن يشهد توتراً كبيراً سيَتَّخِذ لبوساً سياسياً لكنه سيحمل معانٍ طائفية ومذهبية كبيرة، ويتوقَّع أن تستخدم فيه مختلف أنواع الشعارات والاتِّهَامات. وهذا الأمر غير مُستغرب كون الانتخابات لا تخاض على أساس برامج سياسية واجتماعية كما هو مفترض في أي نظام ديموقراطي، علماً أن لبنان أبعد ما يكون عن نظام كهذا، لكن على أساس تقاطع مصالح لا بل على أساس مصلحة وانتهازية سياسية، مصحوبة بتدخّل خارجي حتى في أدقّ التفاصيل لم يكن مستغرباً أنّه أدّى دوراً في صياغة التحالفات وتشكيل اللوائح، وحتى إقدام بعض السياسيين وصغار المرتهنين إلى الترشّح!

وليس أدلّ على ذلك من أسلوب صياغة التحالفات لا سيما تفكّك تحالفات الأمس وقيام ما هو جديدة منها جمعت المختلفين، لا بل إن بعضها جمع متناقضين في السياسة منذ زمن بعيد، حتى أن بعض التحالفات اتّخذت صفة التناقض الأيديولوجي والعقائدي!

لكن من غير المفيد التعويل على كل هذا للذهاب إلى القول أن المجلس الجديد سيشهد تغييرات جذرية لا بل حتى تغييرات كبيرة في تركيبته، ويجب الإشارة إلى أن مرحلة جديدة ستقبل على البلاد منذ تاريخ السابع من أيار.

من هنا، سيكون من غير المُجدي الغوص في تفاصيل التحالفات التي تُصاغ كون الكثير منها مرحلي، لكن بعض الأسئلة ستطرح نفسها بقوة على الساحة، وأهمّها حول التسوية الرئاسية التي صيغت بصعوبة وكان مؤدّاها وصول العماد ميشال عون إلى سدّة الرئاسة. وقد كان من مفاعيل تلك التسوية أن أنت بسعد الحريري رئيساً للحكومة، وهو أمر مرشّح بقوة أن يستمرّ مهما كان تراجع كتلة الحريري، الذي يبدو أنه تعاهد وعون على حلف مستتر سيستمرّ لفترة طويلة.

ويبدو أن دور رئيس الحكومة لن يكون موازياً لدور رئيس الجمهورية في المرحلة المقبلة. وإذا اعتبرنا أن صلاحيات رئيس الجمهورية، برغم تقليصها، لا تزال الأولى في البلاد، إلا أنه من المفيد التذكير أن دور رئيس الحكومة الراحل رفيق الحريري كان مهيمناً في بعض الأحيان في فترة التسعينيات خلال عهد الرئيس الياس الهراوي، وذلك نتيجة الدعم العربي والدولي الكبير الذي حصل عليه وهو الأمر الذي ترجم رصيده الشخصي الكبير مالياً.

اليوم، يتمثل السؤال في ماهية طبيعة سياسة العهد بعد سنة ونصف على وصول عون إلى الرئاسة. هذا مع العلم أن رئيس الجمهورية كان واضحاً أكثر من مرة، عندما تحدّث عن أن الحكومة الحالية ليست حكومة العهد. وبينما شرع مرات عدة في تعداد إنجازات عهده، ظلّ في الوقت نفسه حريصاً على القول أن حكومته الفعلية الأولى هي التي تنتجها الانتخابات النيابية.

لكن ثمة سؤال حول مدى استمرار واقع التسوية الحالي وإسقاط نفسه على مرحلة ما بعد الانتخابات.. بمعنى آخر، يطرح سؤال حول التحالفات أو التقاهمات التي أدت إلى وصول عون إلى الرئاسة، وهذه التساؤلات تعتمد في نفوس عون وأنصاره والتيار الوطني الحر في شكل عام، علماً أن عون يبدو متّجهاً أكثر فأكثر نحو ترسيخ سلطته وصلاحياته، بينما قد يلجأ البعض إلى التنصّل من التقاهمات التي عقدها معه.

ويجب التذكير هنا أن وصول عون إلى رئاسة الجمهورية، كان وليد تفاهمه أساساً مع حزب الله والحريري، كما جاء ثمرة تفاهم معراب. في الوقت الذي عارض فيه الرئيس نبيه بري والنائب وليد جنبلاط والنائب سليمان فرنجية، التسوية، ومن ثم قبلوا بها على مضد.

ومن الواضح أن العلاقة مع طرفين من تلك الأطراف الثلاثة لن تتحسن في المدى المنظور على أقل تقدير، لا بل إن الكباش سيزداد خاصة بين بري وفرنجية من جهة وعون من جهة أخرى.

من ناحيتها، تتحدّث القوات اللبنانية عن بنود لم تنفذ من تفاهم معراب لا بل إن الاختلافات مع التيار تزداد اتساعاً. وقد بدا واضحاً منذ الافتراق بين الطرفين في الانتخابات النيابية، أن كليهما سائر في اتجاه معروف سلفاً بعد ٧ أيار، استعداداً لتشكيل الحكومة وما بعدها، وإن هذا التفاهم،

الذي تقول القوات أنها طبّقت من جهة واحدة، لم يعد نافذاً في الكامل، ولو أن الطرفين لا يمتلكان شجاعة التّصل من تفاهمهما المعلّق أو حتى الاعتراف بفشله. وتبدو العلاقة مع حزب الله ثابتة، فرغم أنها تصاب أحياناً بنكسات، ولا سيما نتيجة التشنّج القائم بين التيار الوطني الحر وبري، وبسبب ملفات أخرى، اقتصادية وسياسية، ومواقف باسيلية خارجة عن سياق الحلف، وملاحظات يُبديها حزب الله على أداء التيار الوطني وبعض أدبياته وطريقة تعاطيه بالترشيحات الانتخابية، إلا أنّ سقفاها الاستراتيجي، سواء ما يتعلّق بسلاح الحزب أو العداء لإسرائيل، أو حتى بالوضع الإقليمي لحزب الله، بمعنى محاربتة للتطرّف ودفاعه عن وحدة الأراضي السورية، لا يزال راسخاً. ولا يزال عون مطمئناً إلى موقف حزب الله، وهو لم يطرح موضوع الاستراتيجية الدفاعية في إطار عدائي تجاه سلاح الحزب، بل من خلال الهامش الذي يملكه رئيس الجمهورية، في تناول هذا الملف الدقيق وموقعه الثابت في السلطة الحالية. كما أن هذا الهامش سيمكّنه من طرح قضايا أخرى قد لا يتوافق تماماً في شأنها مع الحزب. بالنسبة إلى الحريري، من المرجّح أن يبقى على حلفه الأكيد مع عون، وهي ليست فقط قناعة لدى الأول، بل إن رئيس الحكومة يشعر أيضاً بفضل عون عليه خلال احتجازه في السعودية، ولم يكن الموقف الأخير بعدم انسحابه كالوزيرين علي حسن خليل ويوسف فنيانوس من مؤتمر الطاقة الاغترابية اعتراضاً على كلام باسيل، سوى دليل جديد على انزياحه تجاه عون. ويقول مقربون من باسيل أن مرحلة ما بعد الانتخابات ستشهد انطلاقة جديدة للعهد. ويشير هؤلاء إلى أن المواجهة مع بري ستتصاعد إذا ما حاول الوقوف في وجه ممارسة رئيس الجمهورية لـ"صلاحياته" ولتطبيقه رؤيته في الحكم. ويشدد هؤلاء أن امتعاض بري الكبير من باسيل يعود إلى كون الأخير يقف حجر عثرة أمام تجاوزاته في الحكم، كما أن وزير الخارجية بات يشكّل حيثية سياسية من الصعب تحطّيتها، وهو يرفع شعارات كان بري والطقم الحاكم في مرحلة التسعينيات وحتى منتصف الألفية الثالثة، أشد المتجاهلين لها.

ليس ذلك فقط، يشير هؤلاء إلى أن التيار سيقوم بحاسبة داخلية لكل من وقف مُتردداً أو مُعارضاً للسياسة التي جاء بها باسيل الذي سيعمل على تعزيز التيار من الداخل على طريق ترسيخ حكم رئيس الجمهورية.

في كل الأحوال، من المُرجح أن يمارس الرباعي المذكور، أو بعضه، معارضة لعهد عون عند كل إستحقاق أو ملف يطرح، ويقول البعض أن هذا الرباعي يريد في الدرجة الأولى قطع الطريق أمام أي طموح لدى وزير الخارجية والمغتربين بالوصول إلى سدّة الرئاسة، ويلفت إلى أنه ليس من المُبكر الحديث عن هذا الأمر حتى ولو لم يكن المجلس الحالي هو من سينتخب الرئيس المقبل للجمهورية.

وسيكون ثمة معركة على تشكيل الحكومة المقبلة. صحيح أنه من المُبكر الحديث عن شكل هذه الحكومة قبل أن تحطّ المعركة الانتخابية أوزارها ويتبين الحجم التمثيلي لكل فريق سياسي، غير أن بعض المعطيات الداخلية والخارجية توحى بأن ولادة الحكومة العتيدة لن تكون ميسرة، وهي ستواجه مخاضاً عسيراً لا يمكن تحديد مداه الزمني في الوقت الحالي. ذلك أنه إذا كان الأمر مرجح لتولّي الحريري الحكومة المقبلة، فإن هناك مطباتّ وعتبات كثيرة ستواجهه إن بالنسبة إلى شكل الحكومة أو بالنسبة إلى الأفرقاء الذين سيمثلون في هذه الحكومة، ناهيك عن عامل بالغ الأهمية هو العامل الإقليمي، السعودي خاصة، وهو ما سيجعل الرئيس المكلف يواجه عقبات بعد الاستشارات التي سيجريها بهذا الخصوص.

وستكون ثمة عقبات حيال أمور أخرى كإعداد البيان الوزاري الذي عادة ما ينسج بعناية فائقة نظراً إلى الواقع السياسي الداخلي. لكن ثمة وجهة نظر تقول أنه ليس في مصلحة أي فريق سياسي أن يوقع لبنان مُجدداً في أتون الفراغ، فما ينتظر لبنان من استحقاقات داخلية وخارجية يحتم وجود حكومة مستقرة، وخاصة لمتابعة تنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية التي التزم بها لبنان وآخرها مؤتمر سيدر. وسيطرح موضوع النأي بالنفس على طاولة البحث، أو بمعنى آخر، العلاقة مع سوريا.

على هذا الصعيد، تشير مصادر في قوى ما يسمّى ب ٨ آذار، إلى أن خيارات البلاد في المرحلة المقبلة لن تخرج عن الثوابت. إذ بعد التقدّم الكبير الذي حقّته الدولة السورية في حربها على الإرهاب، وخاصةً أخيراً بعد الذي حصل من الغوطة إلى حمص فحلب، لا يمكن للبنان غضّ النظر عن هذا "النصر" إذا جاز التعبير، والعمل على إعادة العلاقات إلى طبيعتها مع سوريا ومع الحكومة والدولة السورية التي يمثلها الرئيس بشار الأسد. كما، والحال هذا، سيكون على لبنان احترام الاتفاقات المعقودة مع سوريا، وسيكون عليه العمل على إعادة النازحين إلى وطنهم، إضافة إلى أن لبنان سيكون ساحة لانطلاق إعادة الإعمار والمشاركة الفعّالة فيه بما يعود بالنفع عليه ذلك أنّ هذا الأمر من مصلحته خاصة مع تعزيز الاقتصاد التجاري والتبادل مع سوريا، بعيداً عن الشعارات الفارغة والتي لا زالت تعود إلى مرحلة انتهت.

من هنا، يمكن القول أن لا حكومة جديدة ستتشكّل بعد الانتخابات ستكون مُعادية لسوريا أو تبنّي مشروعها أو بيانها الوزاري على مقاطعة سوريا.

في المقابل، يشدّد صقور ما يُعرف بقوى ١٤ آذار، أو ما تبقى منها، على أن سياسة النأي بالنفس التي أقرّت في البيان الوزاري وفي بيانها الاستثنائي على إثر عودة الحريري عن استقالته، هي سياسة ثابتة بدأت مع التسوية الرئاسية وغير قابلة للتعديل بين حكومة وأخرى. في إشارة إلى أن الأمور لن تتغيّر على هذا الصعيد.

ويستند هؤلاء إلى معلوماتٍ إقليمية، سعودية تحديداً، مفادها أن لا تغيّر على هذا الصعيد، لا بل إن الرياض ستفرض بشدّة هذا الأمر، وأن السعودية لا تزال على موقفها أصلاً ممّا يحدث في سوريا، برغم إقرار، لا بل اعتراف، ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، بأن الرئيس السوري بشار الأسد باقٍ في السلطة.

بالنسبة إلى وجهة النظر هذه، ينقل هؤلاء أن الكلام السعودي الأخير ليس تسليماً ببقاء الأسد في السلطة، لا بل إنه توصيف للوضع القائم. ويكابّر هؤلاء عبر القول، وطبعاً نقلاً عن مسؤولين سعوديين، أن نظام الأسد يشكّل واحداً من المكونات الأضعف على الأرض السورية المقسّمة إلى ولاءات ومناطق نفوذ داخلية وخارجية.

من هنا، فإنّ لا معنى، حسب وجهة النظر هذه، إلى محاولات ربط هذا الموقف بما ستؤول إليه الحكومة اللبنانية المقبلة، في ظلّ مطالبات كثيرة بضرورة انفتاحها على النظام السوري وإعادة تطبيع العلاقات اللبنانية - السورية. لذا، فإن الأمر غير مطروح مع الحكومة الثانية للعهد بعد الانتخابات ولا مع أية حكومة أخرى، سوى بعد قيام تسوية في سوريا تحظى بمشروعية سورية وعربية ودولية.

ولا يبدو أن السعودية تسير على طريق تعديل وجهة نظرها الإقليمية، وهي تعتبر أن النأي بالنفس اللبناني لا يتعلّق بمصير النظام في سوريا، إنّما يتّصل بسياسة لبنانية تحدّد ماهية المصلحة اللبنانية العليا القائمة على قاعدة استبعاد ما هو مختلف عليه ويشكّل انقساماً عميقاً بين اللبنانيين، لمصلحة ما هو مُتفق عليه، وفي طليعة المسائل الخلافية العلاقة مع النظام في سوريا، وطبعاً سلاح حزب الله.

وعلى هذا الصعيد، أي في موضوع السلاح، ثمة اتفاق ضمني، وقناعة لدى أعتى صقور المعادين للمقاومة أو للمخاصمين لها، أن تسليم هذا السلاح غير وارد، ناهيك عن حلّ موضوعه عن طريق القوة، في انتظار ظروف وموازن قوى أفضل تؤدّي إلى تسوية على هذا الصعيد.

ويجب حتى ذلك الحين، الحفاظ على الاستقرار أولاً، مع محاولة "منع حزب الله أن يورط الساحة اللبنانية بالحروب الخارجية، أو إعادة استعمال هذا السلاح في الداخل اللبناني". لكن، في موازاة هذا الأمر، سيلجأ السعوديون إلى الحدّ قدر الإمكان من تراجعهم في لبنان وخسارتهم في هذا البلد، وهو الأمر الذي سيتمظهر في نتائج الانتخابات والذي سيعلن تراجعاً ملحوظاً لحليفهم الأول، تيار المستقبل.

ويشير المتابعون للموقف السعودي إلى أن أحد أبرز ركائز التسوية السياسية التي جاءت بعون رئيساً، يتمثّل في تحييد الملفات الخلافية، ويؤكد هؤلاء أن التجربة الحكومية الحالية أثبتت أن من أسباب استقالة الحريري كانت المحاولات الدؤوبة والتي وقف وراءها حزب الله ومعه حلفاء سوريا، لإحياء العلاقات اللبنانية - السورية، والإصرار على زيارات علنية للوزراء وتلبية دعوات

رسمية ودعوات مقابلة، كما الإصرار على التنسيق مع النظام في سوريا في مسألة عودة اللاجئين وموضوعات خلافية أخرى.

ويحاول حلفاء السعودية في لبنان افتعال إنجاز يتمثل في الحؤول دون تلك السياسة من جديد حيال سوريا، مشيرين إلى أن حزب الله عدل عن هذه السياسة بعد أن أدرك على إثر استقالة الحريري أنه لا يمكنه الاستمرار في السياسة نفسها، التي كان من شأنها أن تؤدي إلى استقالة نهائية وعودة الانقسام الداخلي وما قد يرافقه من هزّ للاستقرار. على أنه من الضروري التوقف هنا عند إدراك المحور الآخر لحرص حزب الله على هذا الاستقرار، الذي من شأن اهتزازه أن يودي بالبلاد إلى الهاوية.

ويتوعد أصحاب وجهة النظر هذه بعودة سعودية قوية إلى المسرح اللبناني، وبتصاعد الاهتمام الدولي بهذا البلد، بما لا يسمح بأن يهتزّ الاستقرار اللبناني من البوابة السورية.

ولا يبدو انطلاقةً من وجهة النظر هذه، أنه سيتم قريباً حسم موضوع الانفتاح على النظام في سوريا، ذلك أن الحكومة المقبلة، مهما كانت توازناتها ستكرّس الانقسام على هذا الصعيد. إذ بينما ترى وجهة المعادين لسوريا أن المدخل الوحيد للتطبيع هو انتهاء الحرب السورية وحياسة النظام السوري الجديد الشرعية العربية والدولية، وليس انطلاقةً من لبنان، يرى الفريق الآخر أن النظام في سوريا هو جزء من محور الممانعة وداعم رئيسي للمقاومة وحمائته من حمايتها. ولكن لا يبدو أن الطرفين في وارد فرض وجهة نظر كلاً منهما على الآخر، وقد يكون العامل الزمني هو الفاصل على هذا الصعيد في ظلّ المزيد من التحرير للأراضي السوري والمزيد من اكتساب الشرعية بالنسبة إلى النظام في سوريا.

من ناحيته، لن يلجأ رئيس الجمهورية إلى خطوات دراماتيكية لفرض الانفتاح على سوريا، وستكون مصلحته في تحييد هذا الموضوع وإبقاء العلاقة بين لبنان وسوريا في إطارها الحالي، مع انفتاح متدرّج، اقتصادي على وجه الخصوص، في انتظار انتهاء الحرب وقيام تسوية.

لذا، فإن من المرجح أن التسوية السياسية التي حكمت البلاد منذ الاتفاق على مجيء العماد عون إلى الرئاسة، ستبقى مستمرة، أقله في المرحلة الأولى لما بعد انتهاء الانتخابات النيابية،

وذلك في ظلّ حماية اللاعبين الكبار كافة الذين لا مصلحة لديهم في العبث بهذه التسوية مهما كانت ملاحظات البعض عليها. وإن كان هذا الأمر لا يعني عدم استمرار الصراعات التي طبعت المرحلة الأولى من قدوم عون إلى الرئاسة، وخاصة الصراع مع رئيس مجلس النواب، وتبلور معارضة سياسية مركزة في وجه العهد، لن تغير كثيراً في موازين القوى القائم.

هل يُحضر لبنان لتصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين؟

ثمة مخاوف جدية، ليس لدى الفلسطينيين فقط بل لدى كل حريص على الشأن الفلسطيني وعلى القضية الفلسطينية، لا بل على المصلحة اللبنانية، من محاولات جادة، يرقى الكثير منها إلى درجة المؤامرة، على القضية الفلسطينية، انطلاقاً من عنوانها الأساس "حق اللاجئين في العودة" إلى فلسطين.

ليس من قبيل الصدفة الحديث المتوالي اليوم عما يسمّى بصفقة القرن، علماً أن هذا الأمر لم يتحوّل إلى سياسة عالمية رسمية علنية حتى الآن، لكن العمل قائم على قدمٍ وساق وفي شكل حديث لتصفية القضية الفلسطينية.

وقد بات على كل دولة من دول الطوق أن تتدبّر أمرها على هذا الصعيد، وفي لبنان، ثمة خلاف كبير بين مكونات السلطة حول موضوع اللاجئين، لكن مصادر متابعة لهذا الموضوع تفتت إلى هواجس متعلقة بمحاولات سلطوية للتصلّ رويداً رويداً من هذا الموضوع.

ويجب التذكير هنا والتأكيد في موضوع قضية [اللاجئين الفلسطينيين](#)، أن القرارات الدولية نصّت على إيجاد حلّ عادلٍ لهم يضمن عودتهم إلى بلادهم وفقاً للقرار الدولي ١٩٤، على أن تكون [الأونروا](#) التي أنشئت منذ العام ١٩٤٩، مسؤولة عن الإغاثة والتشغيل إلى حين عودتهم إلى فلسطين.

ويقول هؤلاء المتابعون أن السلطة اللبنانية الحالية المتمثلة بالعهد الحالي، تمهّد الأمور نحو بداية التخلّص ممّا تسمّيه عبئاً ديموغرافياً واجتماعياً واقتصادياً على لبنان. ويجب التوقّف عند

الكلام الأخير عن عددٍ متناقصٍ للاجئين في لبنان وصل إلى ١٧٤٤٢٢ لاجئاً، في سبيل التصوير أن لبنان على طريق التخلّص من هؤلاء لقلّة عددهم والتمهيد لتقليص مساعدات الأونروا، وهو أمرٌ عُلِمَ من مصادر متابعة لموضوع اللاجئين أن الدبلوماسي الأميركي دايفيد ساترفيلد قد أثاره مع المسؤولين اللبنانيين في زيارته الأخيرة مُلمحاً إلى مرونة أميركية، لا بل تساهل أميركي، تجاه قضية لبنان النفطية في حال قبول لبنان بتصفية مسألة اللاجئين. وهذا الأمر لا يعني فقط أن لبنان سيدفع ثمن توطين هؤلاء اللاجئين، لا بل إنه يعني أن هذا الأمر سيحقّق من دون أن يتلقّى لبنان أي ثمن مادّي أيضاً لطالما راهن بعض اللبنانيين عليه في موازاة تصفية قضية اللاجئين، علماً أن هذا الأمر نفسه مرفوض كلياً عبر كل المعايير.

على أن الكثير من المتابعين توقّفوا عند الكلام الذي أدلى به وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل الذي دعا إلى شطب اللاجئين الفلسطينيين الذين يغيبون عن لبنان من سجلاتها، وكذلك من يحصلون على جنسيات أجنبية بهدف تخفيف الأعباء الاقتصادية والإغاثية عن الوكالة الدولية!

والمقلق في الأمر أن كلام باسيل قد تكرر أكثر من مرّة في لقاءاته الأخيرة مع أكثر من مسؤول دولي. وإذا كنّا لا نوّد الربط بين التصريح الأخير لباسيل ومحاولات تصفية قضية اللاجئين، فإنّ توقيت التصريح لم يكن مناسباً على الإطلاق، إذ إن الإدارة الأميركية والعدو الإسرائيلي ينصبّ اهتمامهما اليوم على إلغاء الأونروا وليس فقط تقليص خدماتها، لتشتيت اللاجئين في أصقاع الدنيا، وذلك في محاولة لتذويبهم في مجتمعات الدول الخارجية والتخلّص نهائياً من عبئهم.

ويأتي كلام الوزير باسيل في توقيتٍ مقلقٍ وبالغ الدقّة والتعقيد، ويشير كلامه المتكرّر حول هذا الأمر إلى أن الأمر ليس مجرد صدفة إذ إن ثمة نيّة حقيقية للعمل ضدّ مصلحة اللاجئين الذين يفقدون أصلاً إلى مختلف أنواع الرعاية، المفقودة في الأساس.

ولفت كثيرون إلى أن باسيل، وهو وزير الخارجية للبنان، مهمته الدفاع عن المواثيق الدولية وقرارات الأمم المتحدة التي ينتمي لبنان إليها، وما قاله يتعارض مع بديهيات حقوق الإنسان ونص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ويؤكد فلسطينيون أن مثل هذه المواقف تشكل سابقة لجهة صدورها وللمرة الأولى عن مسؤول رسمي عربي في شكل علني، تجاه قضية وطنية وسياسية لا بل إنسانية، وهي تكريس للنظرة المغايرة إلى كون الفلسطينيين هم شعب شقيق يعيش على أرض شعب شقيق وليسوا عبأً. ويدعو هؤلاء إلى تنظيم العلاقات الفلسطينية اللبنانية على أسس سياسية واقتصادية وقانونية وأمنية لرسم خطة عمل مشتركة لانتزاع حق العودة وإسقاط مشاريع التوطين والتهجير.

ويؤكد متابعون فلسطينيون لهذا الموضوع أن الأونروا هي الجهة الوحيدة التي تحفظ الوجود الفلسطيني في إطار هوية فلسطينية، علماً أن سجلات الأونروا هي أساس الاعتراف الدولي بالفلسطيني وبالمأساة الفلسطينية، و**حقوق الفلسطينيين** الإنسانية والاجتماعية، وأن أي إسقاط للفلسطينيين من السجلات، فإن هذا الأمر يعني نزع الهوية الفلسطينية من الوجود. وإذا كان هذا الأمر لا يحصل مع جنسيات أخرى كالجنسية اللبنانية مثلاً، فلماذا يعامل الفلسطيني كذلك دون غيره؟! فالدعوة إلى شطب كل لاجئ فلسطيني يغادر لبنان من سجلات الأونروا يعني نزع الهوية الفلسطينية من الوجود.

ويجب القول أن سجلات الأونروا هي المستند الوحيد الذي على أساسه يجري البت بالتعويضات وبحق العودة وهو المستهدف الأول في كل ما يجري كونه الخطر الأكبر على الدولة العبرية. وبالتالي، لا يجوز أن يشطب من السجلات أي فلسطيني طالما أن الأخير غير موجود ككيان فلسطيني في أي سجلات أخرى.

وبمعنى آخر، فإن سجلات الأونروا تحفظ الوجود وتحفظ حق العودة وغيرها من الحقوق في التعويضات. هذا مع العلم أن قضية اللاجئين لا حل لها إلا في إطار العودة. ويرى الفلسطينيون أن كلام باسيل فيه مخالفات للقوانين الدولية وميثاق الأمم المتحدة وشرعة

حقوق الإنسان وقرارات القمم العربية التي تجمع على صفة اللاجئ وحقه في الحصول على الحقوق كافة.

على أن البعض يضع كلام باسيل في إطار اقتناص الفرص والاستغلال الطائفي الشعبوي، للاستفادة من شدّ العصب المسيحي في وجه مذاهب أخرى، مع اقتراب الانتخابات، إضافة إلى كونه يتقاطع، حسب هؤلاء، مع الكلام الأميركي لكسب ودّ واشنطن. ويجب التذكير أن هذا الأمر يتزامن مع إعلان الرئيس الأميركي [دونالد ترامب](#)، [القدس](#) عاصمة لإسرائيل، ونقل سفارة بلاده من [تل أبيب](#) إليها، وصولاً إلى استعداده للاحتفال بذلك تزامناً مع الذكرى الـ ٧٠ لنكبة فلسطين في ١٥ أيار المقبل!

لذا، يدعو الكثير من الحريصين على قضية اللاجئين باسيل إلى التراجع عن موقفه، وبدأت تتصاعد مطالبات بأن تلجأ الفصائل إلى التحرك السياسي الرسمي، للتعبير عن رفض هذا الأمر وأقله الحؤول دون مثل مواقف كهذه في المستقبل.

لكن الأمر لا يبدو كافياً اليوم. ويجب التصدي لسياسة كهذه، إذ عندما تسقط صفة اللاجئ عن الفلسطيني سيلجأ إلى بدائل أخرى، كاختيار جنسية البلد المضيف. وهذا الأمر يضرّ بلبنان أيضاً، وعلى الفلسطينيين طلب حوار فلسطيني- لبناني شامل لمواجهة الأخطار المترتبة على الخطة الأميركية في تهويد القدس وتصفية قضية اللاجئين. ويجب العمل على تحصين الموقف السياسي اللبناني- الفلسطيني، خاصة من قبل القوى الحليفة لفلسطين، وعلى رأسها حزب الله الذي يقع عليه واجب التوسط على هذا الصعيد لا سيما في ظلّ العلاقة الجيدة في العموم التي تربطه مع العهد اللبناني الحالي.

ويجب التنبّه إلى أن أيّة سياسة تنفيذية على الأرض قد يتمّ التمهيد لها عبر تسريبات في المرحلة الأولى، ومن ثم تصريحات قبل الولوج في تنفيذها على الأرض، وقد أطلق باسيل، الذي لم يلق ردوداً قوية معارضة، وخاصة رسمية، لتصريحاته تلك، عبر ما أدلى به، جرس إنذار قد يؤشّر إلى ماهية السياسة التي سيأتي بها العهد على هذا الصعيد.

